

## هل يبقى بلد اسمه سوريا؟

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

ليس أصعب من الكتابة عن ذكرى مرور عشر سنوات على الثورة السورية وليس أسهل من ذلك. كان هناك بلد اسمه الجمهورية العربية السورية. في غضون عشر سنوات لم يبق من سوريا التي عرفناها سوى هيكل عظمي يبحث عن صيغة جديدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. انهار بلد كان مرشحاً لأن يكون مثلاً يحتذى به في المنطقة لولا حزب البعث وتخلّفه وعقد المنتظمين إليه، وقبل ذلك أولئك الذين دفعوا في العام 1958 إلى الوحدة مع مصر من أجل بناء نظام أممي كان رمزه ضابط مجنون اسمه عبد الحميد السراج.

توجت المأساة السورية بجنون آخر ليس بعده جنون عبّر عنه ضباط علويون اعتقدوا أن في استطاعتهم استخدام شعارات البعث من أجل تغطية حكم الأقلية التي ينتمون إليها لسوريا إلى ما لا نهاية.

كان طبيعياً فهم لماذا بدأت الثورة الشعبية في سوريا قبل عشر سنوات. ما يصعب فهمه يتمثل في ما انتهت إليه سوريا التي لم يعد ممكناً التكهن بأنه ستقوم لها قيامة في يوم من الأيام. نعم، من الصعب فهم لماذا كل هذا الدمار الذي حل بسوريا ولماذا كل هذا التهجير لشعبها ولماذا صار تسعة سوريين من أصل عشرة تحت خط الفقر، كما تؤكد المنظمات الدولية المختصة التي تحاول مساعدة السوريين على إيجاد رغبة.

ليس مستبعداً أن تكون هناك سوريا جديدة يوماً، لكن السؤال الذي سيظل مطروحا يرتبط بالمشكل الذي ستكون عليه سوريا

الجديدة. هل تكون دولة فيدرالية من دون احتلالات أجنبية أم تظل في حال من التشرذم. في النهاية، من يعتقد أن الدول لا يمكن أن تمرّ بمرحلة مخاض طويلة مخطئ كلياً. يمكن أخذ الصومال كمثال على بلد تشظى في العام 1991. لا يزال الصومال إلى اليوم يبحث عن نفسه. كذلك، يمكن الكلام عن اليمن الذي لم يعد معروفاً هل يمكن أن يعود موحداً مستقبلاً في ظل صيغة ثابتة يمكن التوافق عليها بعدما سقط المركز الذي كان يدار منه البلد. هذا المركز اسمه صنعاء. لم يعد المركز موجوداً منذ قرّر الإخوان المسلمون خوض حربهم على نظام علي عبدالله صالح، داخل صنعاء نفسها، في شباط - فبراير 2011. مع سقوط المركز، صار اليمن في حال من الضياع. قد يجد نفسه يوماً وقد لا يجدها. في الإمكان الاستعانة بتجربة ثالثة في محاولة لاستشفاف مستقبل سوريا. هذه التجربة هي يوغوسلافيا التي بدأت تتفكك مع وفاة جوزيف بروز تيتو في العام 1980. ما كان يوغوسلافيا، صار دولا عدّة مستقلة من بينها صربيا وكرواتيا ومونتينيغرو... والبوسنة.

قرّر النظام السوري التصدي لقرار الشعب بالثورة عليه. قرّر الإنهاء من الشعب. بسبب رفض الاعتراف بان الشعب السوري، باكثريته الساحقة، لم يعد قادراً على تحمّل النظام، انتهت سوريا التي صارت في السنة 2021 تحت خمسة احتلالات. نجح النظام في مخططه إلى حد كبير نظراً إلى أن ما يهّمه هو البقاء في السلطة ولو على كومة رمال وحجارة وليس بقاء الشعب أو سوريا. على العكس من ذلك، إن تهجير السوريين من مدنهم وقراهم هدف بحد ذاته للنظام. لكن السؤال الذي سي طرح نفسه دائماً



أوقفوا إرهاب الأسد



العرب



السؤال الذي سي طرح نفسه دائماً كيف يستطيع نظام أقلوي الذهاب إلى النهاية في عملية تستهدف التخلص من شعب كامل، والاعتقاد في الوقت ذاته أن في استطاعته حكم سوريا مستقبلاً؟

للنظام سوى دليل على أن إعادة تاهيل لبشار الأسد لن تحصل غدا وأن على السوريين انتظار سنوات أخرى طويلة قبل معرفة هل سيبقى بلد اسمه سوريا...

لماذا اندلعت الثورة في سوريا؟ كل ما في الأمر أن المواطن السوري لم يعد قادراً على تحمّل نظام يعامله معاملة لا تليق بالحيوان. رفض الجيل الجديد في سوريا ما كان يقبله الأبناء، خصوصاً بعد إدراك أبناء الجيل الجديد ما يدور في العالم وكيف أن النظام حول سوريا إلى سجن كبير في حين كان مفترضا بها أن تكون بلداً منفتحاً على كل ما هو حضاري في العالم. بعد عشر سنوات من الثورة التي لم تعد ثورة، إلى أين تتجه سوريا؟ الأكد أن لا مستقبل للنظام. من يعتقد أن بشار الأسد سيبقى يحكم سوريا، إنما يراهن على سراب. ليس الحصار الذي تتعرض له سوريا والعقوبات التي تستمرّ دول العالم، وأخرها بريطانيا، في فرضها على شخصيات تابعة

من أجل الدفاع عن نظامه ثم بالجيش الروسي كي يؤكد أنه ما زال حياً يبرق... كان القرار الذي اتخذته النظام والقاضي بالتصدي للثورة طبيعياً يندرج في سياق سلوك لا يعرف النظام غيره. أسست تجربة حماة في شباط - فبراير 1982 لهذا السلوك. تمزّدت مدينة على النظام. جاء الرد بمحو هذه المدينة من الوجود وتشريد عشرات الآلاف من أهلها. من نشاء العام 1982 إلى آذار - مارس 2011، عندما كتب مراهقون في درعا على الجدران "الشعب يريد تغيير النظام" وشعارات أخرى تتناول بشار الأسد، لم يتغيّر شيء. لا وجود للغة أخرى يفهمها النظام غير لغة الإغناء الآخر. لهذا السبب وليس لغيره، يمكن القول إن لا أمل بإعادة تشكيل سوريا، هذا إذا كان ذلك ممكناً في ظل النظام القائم.

كيف يستطيع نظام أقلوي الذهاب إلى النهاية في عملية تستهدف التخلص من شعب كامل والاعتقاد في الوقت ذاته أن في استطاعته حكم سوريا مستقبلاً؟ عندما يتعرّف المرء على منطق النظام، لا يعود أمامه ما يثير العجب. على العكس من ذلك، يكتشف أن التخلص من الشعب هو الطريق الأقصر أمامه كي يبقى بشار الأسد في دمشق رافضاً أخذ العلم بما يدور في المنطقة والعالم. من يتخذ قراراً بتغطية جريمة اغتيال رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط - فبراير 2005، يسهل عليه كل شيء. يسهل عليه أخذ سوريا ومعها لبنان إلى الخراب والدمار الكاملين، من يتخذ مثل هذا القرار، غير مدرك لأبعاده، لن يرى لاحقاً سبباً يحول دون الاستعانة بالعمليات المذهبية التابعة لإيران

## البحث عن مبادرة عربية لحل الأزمة السورية

سوريا. لا يتعلق الأمر بمن يجلس على الكرسي المخصص لها (سوريا) في مقر الجامعة العربية، وإنما بطرح رؤية عادلة من الإئتفاء الذين لا يملكون باقتطاع مساحات من أراضيها، ولا يريدون هيمنة لتركيا أو إيران على أجزاء منها، ولا يدعمون نجاح مشاريع انفصالية لطائفة أو قومية هناك، كما لا يقبلون باستمرار مأساة النازحين واللاجئين إلى الأبد، ولا يتكرون حاجة السوريين إلى المصالحة الوطنية. عندما تتوافر مثل هذه الرؤية، ويحصل التوافق حولها مع الروس والأميركيين، تتكفل الجامعة العربية بترجمتها واقعا عبر تشكيل مجلس انتقالي يخرج عن حوار سوري - سوري تحتضنه دولة شقيقة. لن تستطيع إيران وتركيا عرقلة مثل هذه المساعي أبداً، وخاصة إن حصلت على تأييد من مجلس الأمن، وأبدت الجامعة استعدادها لدعم المجلس السوري بالمال أو حتى القوات إن احتاج الأمر.

بعد عشر سنوات من الموت والدمار ثمة محاولة روسية لخلق مقارنة جديدة لازمة السورية عربياً، وهي تتلقى مع حاجة المنطقة إلى مواجهة مشروعين توسعيين واضحين يهددانها، هما الإيراني والتركي. صحيح أن موسكو تبحث عن مصالحها الخاصة في هذه المقاربة، ولكنها تعيش مازفاً في سوريا يضطرها إلى صياغة تلك المقاربة بما يلبي التطلعات العربية، ويفرض نفسه بديلاً عن أستانة وسوتشي وأي مسار يتجاهل العمق العربي للدولة المتوسطية، ويتكر على السوريين بمختلف قومياتهم وطوائفهم ودياناتهم، يحقهم في بناء دولة مواطنة مدنية وديمقراطية.

السلطة إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية والاقتصادية، باتت سمات عامة في كل المناطق، سواء تلك الخاضعة لسيطرة النظام وحلفائه أو التي تدعى "الاستقلال" وهي مكبلة باحتلال تركي أو بوصاية أميركية. على ضوء هذه المعطيات يجب أن تولد المبادرات العربية لحل أزمة

السورية، أو من خلال الاعتراض على أي محاولة عربية لمحاصرة نفوذ طهران فوق الأراضي السورية. تجاهل حقيقة أن الأزمة معقدة لارتباطها بتجاذبات كثيرة بين عدة قوى متناحرة، لن يفيد السوريين. كذلك لن يفيد عدم اعترافهم بأن الثورة لم تعد ثورة، والصراع على

بأكملها إلى محافظات أو ولايات تتبع لأنقرة أو طهران. حجّة الطرفين هي "حماية" الأمن القومي من الخطر القادم عبر الحدود، وكل منهما يزعم مساعدة الشعب السوري في استعادة بلاده المدمّرة بفعل عقد من الحرب متعددة الأوجه والأقطاب. أما الحقيقة فإنهما يساعدان النظام على البقاء عبر الدعم العسكري كما تفعل إيران، أو تعطيل حل الأزمة كما تفعل تركيا.

هل تحتاج الأزمة السورية إلى مقاربة جديدة عربياً ودولياً. نعم، ومن أدرك ذلك ليس فقط الإمارات بل عدة دول عربية تعتبر أن استرداد المبادرة في حل هذه الأزمة، يأتي في سياق حماية المنطقة من التدخلات التركية والإيرانية في شؤون دولها. ولهذا سارع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى قطر ليعطل المساعي الروسية في الحشد باتجاه مثل هذه المقاربة العربية للأزمة.

جاء الوزير التركي ليقول إن قرار الدوحة يتبع لأنقرة في الأزمة السورية، ولن يسمح للطرفين بالخروج عن المسار الذي صاغه "السلطان" رجب طيب أردوغان في هذه الأزمة. عليهم أن يؤيدوا السياسة التركية في هذا الملف، ويدفعوا الأموال للشخصيات والكتل والمليشيات السورية التي تعمل في المناطق التي يحتلها الجيش التركي شمالاً، بالإضافة إلى تعطيل أي قرار عربي تجاه دمشق. يبدو هذا الدور مناسباً جداً لقطر، لأنه يجنبها الحرج مع إيران التي يتوجب أيضاً على الدوحة مراعاة مصالحها في المنطقة، أما من خلال الإنفاق على ضمان استمرار الأزمة

الاستعصاء في حلحلة الأزمة سياسياً، وما يواكبه من تدهور في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية بسبب عقوبات قيصري، آثاره وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد بعد لقاء نظيره الروسي خلال زيارته إلى أبوظبي ضمن جولة خليجية شملت الرياض والدوحة أيضاً. ومن ضمن الخطوات الضرورية لاحتواء الأمر برأي الإمارات، يأتي توفير الأجواء لعودة سوريا إلى الجامعة العربية.

بعد عشر سنوات من الموت والدمار ثمة محاولة لخلق مقارنة جديدة للأزمة السورية عربياً، وهي مقاربة تتلقى مع حاجة المنطقة إلى مواجهة مشروعين توسعيين واضحين يهددانها هما المشروع الإيراني والمشروع التركي

الوزير الإماراتي ينظر إلى الأزمة ضمن مقاربة واقعية لمعالجتها في سياق عربي دولي يحزرها من التجاذبات الإقليمية والدولية التي تقسمها حالياً إلى كيانات ودويلات. طبعاً تمثل تركيا وإيران الطرفين الرئيسيين في التجاذبات الإقليمية، وكلا الدولتين تحاولان فرض حضورهما على الديموغرافية والجغرافية السورية لتحيل مناطق

بهاء العوام  
صحافي سوري

الإدارة الأميركية الجديدة لا تريد استخدام القوة العسكرية لإسقاط الأنظمة الاستبدادية ونشر الديمقراطية حول العالم، هذا ما أكده وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن. ولكن ماذا عن استخدام القوة الاقتصادية؟ إلا تستحق هذه السياسة المراجعة وقد أثبتت فشلها في تغيير المستبدتين أو حتى تقويم سلوكياتهم ولو امتدت لعقود؟ هي فقط تزيد من معاناة الشعوب التي تخضع لسلطة الاستبداد.

عقوبات قيصري على سوريا بدأ تنفيذها منذ نحو تسعة أشهر، فوصل الدولار الأميركي إلى ما يقارب أربعة آلاف ليرة سورية، وأصبح أكثر من تسعين في المئة من السوريين يجدون صعوبة في تأمين طعامهم وحاجاتهم الأساسية. أما العملية السياسية المتمثلة بمفاوضات اللجنة الدستورية في جنيف، فلم تتقدم قيد أنملة طوال هذه الشهور، وبعد بضعة أشهر سيقترش "الرئيس" للانتخابات. الولايات المتحدة لا تريد من العقوبات أن تشعل ثورة جياح تنزع بشار الأسد من السلطة. لو كان الأمر كذلك لما تخلّت عن الثورة السورية التي اشتعلت في 2011، بل تبتئها ليرحل الأسد كما رحل غيره خلال أيام. لا يوجد فرق بين ثورة الجياح و ثورة الحالمين بوطن أفضل، لذلك فإن قانون "قيصر" جاء فقط ليزيد تعقيد الأزمة ويدفع بها نحو عترة سوداء ثانية تنتهي بتقسيم دولة سوريا.

